أكثر من 270,500 فتاة وفتىً يُشاركون في حماية الطفل أو برامج الدعم النفسي الاجتماعي

أبرز التّطورات الإقليمية:

في تركيا هذا الشهر، انتفع 5,250 طفلاً (2,853 فتاة، 2,397 فتى) من أنشطة الدعم النفسي الاجتماعي المنتظمة والمنظمة في المساحات الصديقة للطفل والمساحات الصديقة للمراهقين في 23 مخيّماً وأربعة مجتمعات مضيفة. خلال شهر نيسان، وسّع وعزّز شركاء الخطة الإقليمية أيضاً استجابة حماية الطفل من خلال تأسيس "مركز سعادتي للطفل والأسرة" في غازي عنتاب. حيث يُقدّم المركز برامج دعم نفسي اجتماعي منتظمة وأنشطة ترفيهية وخدمات حماية طفل متخصصة لما يصل إلى 3,000 مهمّش من الأطفال والمراهقين والشباب شهرياً، مع التركيز على غير الملتحقين بالمدارس والعاملين.

وفي الأردن، عمل شركاء الخطة الإقليمية من أجل تعزيز استجابة الحماية على الحدود مع سوريا. فمع وجود سكّان يُقدّر عددهم بما يزيد عن 50,000 شخص على الحد الشمالي الشرقي، واصل الشركاء الجهود لضمان تسجيل السكان، وتم تحديد الحالات الأكثر ضعفاً وإعطائها أولوية الدخول إلى الأراضي الأردنية. في نيسان، تجاوزت حالات الدخول إلى الأراضي الضعف مقارنةً بالشهر الماضي، حيث أُدخِل ما يزيد عن 6,000 سوري.

أمّا في العراق، فواصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حملات الإعلام الجماهيري الخاصة بها حول تعليمات تنظيم التسجيل الصادرة حديثاً للاجئين السوريين. وفي هذا الشهر، أطلق الشركاء أيضاً اجتماع تنسيقي جديد على مستوى المخيمات لموظفي الخطوط الأمامية لتعزيز تقديم الخدمات في مخيم دوميز-1 مع التركيز بشكلٍ خاص على ذوي الاحتياجات الخاصة وتبنّي نهج مجتمعي.

تحليل الاحتياجات:

يجب أن يحصُلَ السوريون، الذين يهربون من العُنف، على سُبُل السلامة (الأمان)، ومن الضروري أنْ تُوفّر لهم البلدانُ الملجأَ الذي يعد به القانون الدّولي. فالأطفالُ يُمثّلون نصف اللاجئين السوريين، البالغ عددهم (4.8) مليون لاجئ في المنطقة، 8 في المئة منهم يحتاجون إلى رعاية مُتخصّصة، وحوالي 10,400 طفل هم «إما أطفالٌ غير مصحوبين وإما أطفالٌ مُنفصلون»، وأكثر من 52 في المئة من هؤلاء الأطفال هم دون سنّ المدرسة، ولم ينتظموا على مقاعد الدّراسة فيها. وتَشْتَمِلُ المخاطر الرئيسة، التي يُواجهها الأطفال في مجال حماية الطّفل، على ما يلي: عمالة الأطفال (استخدام الأطفال في العمل)، والتّزويج (الزواج) المُبكّر، والانفصال عن الأُسرة، وتسجيل المواليد، والعنف داخل المنازل. وإذ تضعُ مُبادرةُ «لا لضياع جيل»، ضمن خطة 3RP مسألة الحماية على سُلّم الأولويات لديها، باعتبارها محوراً أساسياً، فإنّ الحاجةَ تقتضي الاستثمار في مجالات الدّعم النفسي الاجتماعي، والوقاية من استخدام الأطفال في العمل، وحدوث الزواج المُبكر، والاستجابة لهما.

ويُعتَبر توافرُ الإمكانية المتزايدة لحصول السوريين على وثائق الحالة المدنية، أيضاً، عُنصراً أساسيّاً من عناصر الاستجابة الخاصّة بالحماية. وتَسعى الشّراكاتُ مع المُجتمع المدني والحكومات المُضيفة إلى تحسين إمكانية تسجيل واقعات الزواج، وهو تدبير يزيد من مستوى حماية النّساء. وتقتضي الحاجةُ تكوينَ شراكاتٍ مع المُستشفيات للتّأكد من قُدرة النساء اللاجئات الحوامل على الولادة بأمان، وعلى الحصول على الإشعار الطبي عن حالة الولادة، لأجل تسجيل المولود حديث الولادة. كذلك تقتضي الحاجةُ أيضاً توفير فُرص إضافية لإعادة التّوطين، ولأشكال أخرى من سُبُل الدخول إلى البلدان الأخرى، ومنها منح التّأشيرات لأسبابٍ إنسانية، والبعثات الأكاديمية (الدراسية)، وبرامج تنقّل العُمال.

مايا، 7 سنوات، من الرقة في سوريا تلعب في مستوطنة غير رسمية قرب زحلة في وادي البقاع، لبنان. © المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/هيام تارلنغ

مُلخّص الاستجابة القطاعية:

عدد اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية المستهدفين بالمساعدات بحلول نهاية عام 2016 هو 6,435,500 شخص
عدد الذين تمّت مساعدتهم في عام 2016 هو 4,632,070 شخصاً

اللاجؤون السّوريون في المنطقة:

العدد المتوقّع للاجئين السوريين بحلول نهاية عام 2016 هو 4,687,000 لاجئ
عدد اللاجئين السوريين المُسجلين حالياً هو 4.807.600 لاجئ

الوضع الرّاهن للتّمويل الكلي لخطة 3RP

المبلغ المطلوب تمويله في عام 2016 هو (4.55) مليار دولار أمريكي
المبلغ الذي تمّ استلامه في عام 2016 هو 997 مليون دولار أمريكي

انعقاد اجتماع رفيع المستوى بشأن "تقاسم المسؤولية العالمية من خلال مسارات لدخول اللاجئين السوريين" في جنيف

عقدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعاً على المستوى الوزاري في جنيف بتاريخ 30 أذار لتعزيز تقاسم المسؤولية العالمية من خلال مسارات لدخول اللاجئين السوريين.

حيث استعرض الاجتماع آليات دخول اللاجئين السوريين، بما في ذلك إعادة التوطين وبرامج الدخول الإنساني وبرامج المنح للأفراد ذوي الحاجة الإنسانية، والتأشيرات الإنسانية الخاصة، والإخلاء الطبي، فضلاً عن مسارات إضافية كلم شمل العائلة وخطط انتقال العمالة والمنح.

تتعرّض الظروف المعيشية للاجئين السوريين في المنطقة إلى ضغط كبير رغم السخاء المستمر للدول المستضيفة للاجئين والجهات المانحة. أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هدفها لتأمين مسارات لما يقارب 10 بالمئة من فئات اللاجئين السوريين عبر السنوات الثلاث القادمة (2016-2018) والتي ستقترب من 480,000 نظراً لأعداد السكان الحالية.

وعقب الاجتماع، قُدّمت تعهدات جديدة وتجاوزت التعهّدات التراكمية التي قدّمتها الدول منذ 2013 ما مجموعه 200,000. وتشمل التعهّدات الجديدة أماكن لإعادة التوطين، ومنح وتأشيرات للطلاب، وتأشيرات إنسانية، ورعاية مجتمعية.

وأكّد الاجتماع أيضاً على أهمية المحافظة على حق اللجوء، ودور المجتمع المحلي في برامج الإدخال، وقيمة إشراك القطاع الخاص في تطوير حلول للاجئين.

مُؤشرّات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - نيسان/ ابريل 2016*:

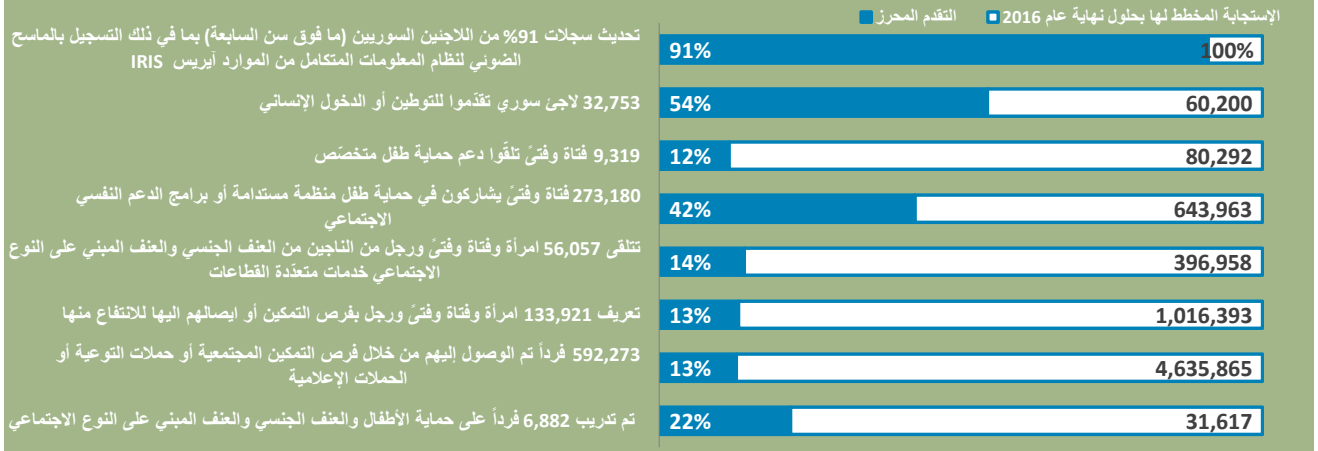

تعكس لوحات المعلومات هذه إنجازات أكثر من 200 شريك، بما في ذلك الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في استجابة الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. قد يتغيّر التقدم والأهداف تماشياً مع مراجعات البيانات. جميع البيانات في لوحة المعلومات هذه تمثّل الوضع الحالي لغاية 30 نيسان 2016.